وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الأول من العام 2024

صدر في أغسطس 2024

المحتوى

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين	3
الاقتصاد العالمي	4
اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6
الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين	8
القطاع غير النفطي	9
القطاع النفطي	13
مؤشر أسعار المستهلك	14
مؤشر أسعار المنتج	16
المشاريع التنموية	17
الحساب الجاري	18
الاستثمار الأجنبي المباشر	21
مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي	23
عرض النقد	23
القروض والودائع البنكية	24
الأسواق المالية	26
السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي	27
تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي	28
قائمة المصطلحات	30

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

للربع الأول من العام 2024

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الناتج المحلي الإجمالي	القطاع غير النفطي	القطاع النفطي
▲ +3.3%	▲ +3.3%	▲ +3.4%

أسرع القطاعات نمواً

(على أساس سنوي)

- ▲ +10.7% أنشطة خدمات الإقامة والطعام
- ▲ +7.4% الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
- ▲ +6.6% المعلومات والاتصالات
- ▲ +5.7% تجارة الجملة والتجزئة

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(على أساس سنوي)

- ▲ +31.7% عدد الوافدين لأغراض سياحية
- ▲ +14.3% القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني
- ▲ +10.0% حركة الطائرات الإجمالية
- ▲ +9.0% قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

أداء مملكة البحرين في تقارير التنافسية الدولية

- **21 عالمياً** — تصنيف التنافسية العالمية 2024 — IMD
- **5 عالمياً** — مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات 2024 — ITU
- **1 عالمياً** — ضمن فئة الموانئ الصغيرة، مؤشر أداء موانئ الحاويات 2023 — WORLD BANK GROUP

الاقتصاد العالمي

- من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% خلال العام 2024 و3.3% في العام 2025.
- يُتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي من 6.8% في العام 2023 إلى 5.9% في العام 2024 ثم 4.5% في العام 2025.

وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يوليو 2024، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.2% في العام 2024 ونسبة 3.3% خلال عام 2025. وسلط التقرير الضوء على العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على الاقتصاد العالمي في عامي 2024 و2025، بما في ذلك المخاطر المتزايدة للتضخم، والتي من شأنها زيادة احتمالية تمديد فترة أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول بسبب تصاعد التوترات التجارية وعدم الاستقرار السياسات.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي)

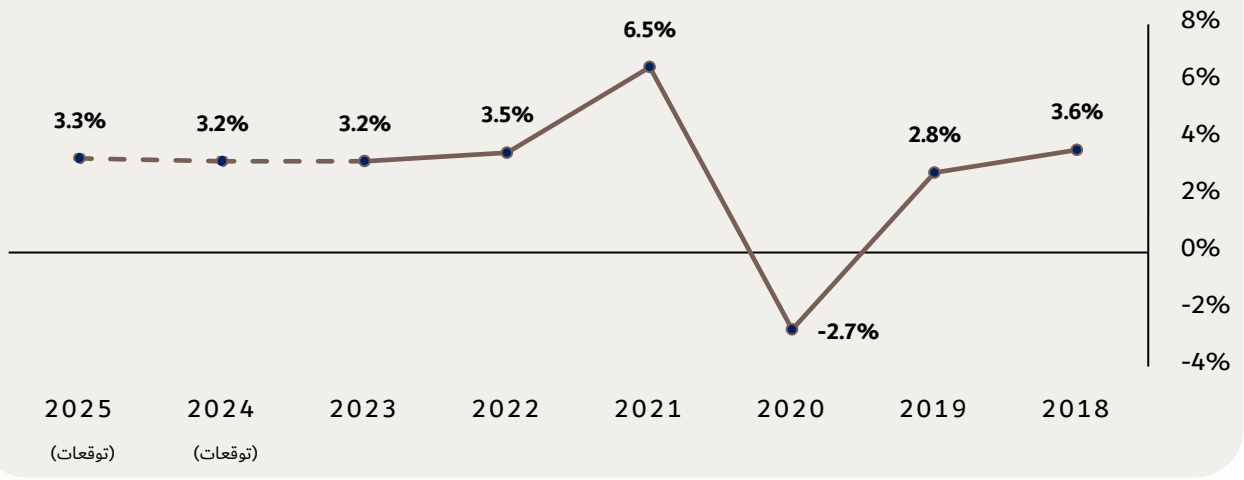

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو 2024)، صندوق النقد الدولي

وأشار التقرير إلى معدلات النمو المتوقعة لاقتصادات الدول المتقدمة والتي تعتبر متواضعة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بواقع 2.6% في العام 2024، وبواقع 1.9% في العام 2025. كما من المتوقع أن يتحسن أداء منطقة اليورو مقارنة بالأداء المتدني للعام 2023 والبالغ 0.4% لتبلغ نسبة النمو للعام 2024 حوالي 0.9% و1.5% في العام 2025. ومن جانب آخر، من المتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وتيرة نمو مستقرة نسبياً، مدعومةً بالنمو المتوقع لجمهورية الهند بنسبة 7.0%، وكذلك جمهورية الصين الشعبية بنسبة 5.0% في العام 2024.

وأما بشأن معدل التضخم العالمي فمن المتوقع أن ينخفض من 6.8% في العام 2023 إلى 5.9% في العام 2024، ليبلغ 4.5% في العام 2025. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم بوتيرة أعلى في الاقتصادات المتقدمة لتعود إلى مستوياتها السابقة في وقت أسرع من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وتختلف العوامل المؤدية إلى هذا الانخفاض، والتي تتمثل في السياسات النقدية المشددة، وتلاشي اضطرابات سلاسل التوريد نتيجة لتداعيات الجائحة، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية، لاسيما أسعار الطاقة والتي شهدت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بتطورات أسواق النفط، فقد أشار التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية الصادر في شهر يوليو 2024 إلى استمرار تباطؤ الطلب على النفط خلال العام الجاري نتيجة لتواضع النمو الاقتصادي، ليصل الطلب الإجمالي خلال العام 2024 إلى أقل بقليل من مليون برميل يومياً. أما بالنسبة لأسعار النفط، فقد ارتفعت بحوالي خمسة دولار أمريكي عن توقعات تقرير شهر يونيو لتصل إلى 86 دولار أمريكي للبرميل للعام 2024 من بعد مستوياتها المتدنية خلال الستة الأشهر الأولى من العام الجاري.

اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وفقاً لتقرير البنك الدولي حول أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي الصادر في شهر مايو 2024، من المتوقع أن يحقق اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي نمواً وقدره 2.8% في العام 2024 و4.7% في العام 2025 وذلك من بعد تسجيله لمعدل نمو بنحو 0.7% في العام 2023. ومن المتوقع أن تسجل دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو بين دول المنطقة بنسبة 3.9% في العام 2024، مدفوعاً بنمو القطاع النفطي بنسبة 5.8%، إلى جانب نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 3.2%. أما مملكة البحرين فمن المتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 3.5% في العام 2024، مدعوماً بنمو القطاعات غير النفطية بنحو 4.0%، في حين من المتوقع أن ينمو القطاع النفطي بنسبة 1.3% وفقاً للتقرير. فيما من المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية نمواً خلال العام 2024 بنسبة 2.5% في الناتج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن تصل نسبة النمو في دولة الكويت 2.8% في العام 2024. أما في دولة قطر، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 بنسبة 2.1%، وفي سلطنة عُمان قُدر النمو الاقتصادي عند 1.5% للعام 2024.

وخلال الربع الأول من العام 2024، شهد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة 1.7%، وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، متأثراً بتراجع القطاع النفطي بنسبة 11.2%، على أساس سنوي نتيجة لتمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق "أوبك بلس"، إذ خفضت المملكة مستويات الإنتاج لحوالي 9 ملايين برميل يومياً، مقارنةً بطاقتها الاستيعابية البالغة حوالي 12 مليون برميل يومياً. ومن جانب آخر، سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 3.4%، على أساس سنوي، وكذلك حققت الأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 2.0%، مقارنة بالربع الأول من العام 2023.

أما في سلطنة عُمان، فأعلن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 1.7%، على أساس سنوي، وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 4.5%. وفي المقابل، تراجع أداء القطاع النفطي بنسبة 2.4%.

وفي شهر يونيو 2024، توقع مصرف الإمارات المركزي وفقاً لتقرير المراجعة الربعية للربع الأول من العام 2024، نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.9% في العام 2024، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.4%، وفيما قد يشهد القطاع النفطي زيادة طفيفة بنسبة 0.3%. وتشير التوقعات إلى أن العام 2025 قد يشهد نمواً يصل إلى 6.2%، ومن المتوقع أن يشهد القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 5.3%، والقطاع النفطي نمواً بنسبة 8.4% خلال العام ذاته.

ووفقًا للتقرير الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء لدولة الكويت في شهر يوليو 2024، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 2.7% على أساس سنوي، كما انخفض القطاع النفطي بنسبة 9.8%، فيما شهد القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 4.7% خلال العام ذاته.

إشعار

حدثت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية إلى التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع)، بهدف توحيد الإطار العام للمقارنة بين البيانات الإحصائية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، إضافة إلى توفير بيانات إحصائية أكثر تفصيلاً للأنشطة الاقتصادية. كما تمت مراجعة السلاسل الزمنية بحسب النشاط الاقتصادي للسنوات من 2010 – 2023 لتتوافق مع المنهجية الجديدة.

وعليه فقد طرأت بعض التغييرات في منهجية الحساب وهيكلية الأنشطة الرئيسية والفرعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- تم فصل نشاط المواصلات والاتصالات في التنقيح الثالث إلى نشاطي الاتصالات والمعلومات والنقل والتخزين في التنقيح الرابع.
- إدراج أنشطة الشركات القابضة ضمن قطاع الأنشطة المالية والتأمين.
- وفقاً للتنقيح الثالث، يندرج كل من نشاطي التعليم والصحة الحكومية ضمن الخدمات الحكومية، فيما يندرج نشاطي التعليم والصحة الخاصة ضمن الخدمات الاجتماعية والشخصية. أما في التنقيح الرابع فقد تم دمج الخدمات التعليمية العامة والخاصة لنشاط التعليم، ونشاط الخدمات الصحية العامة والخاصة لنشاط صحة الإنسان والعمل الاجتماعي.
- فصل الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال إلى ثلاث أنشطة وهي: الأنشطة العقارية، الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.
- فصل نشاط الكهرباء والماء إلى نشاطي إمدادات الكهرباء والغاز والبخار، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

سجل الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين نمواً بنسبة 3.3% على أساس سنوي بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول للعام 2024، مدفوعاً بنمو القطاعين غير النفطي والنفطي بنسبة 3.3% و3.4%، على التوالي، وفقاً للنتائج الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

أما بالأسعار الجارية، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.4% خلال الربع الأول للعام 2024، مدعوماً بنمو القطاع النفطي بنسبة 7.4% والقطاع غير النفطي بنسبة 2.8%.

ووفقاً لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.0% في العام 2024 مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.8% نتيجة لتنوع أنشطته. أما بالنسبة للعام 2025، فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 3.8%، فيما يتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.5%، ومن المتوقع أن نشهد تحقيق الأهداف المنشودة لمشروع تحديث مصفاة بابكو خلال العام 2025.

أهم المؤشرات الاقتصادية

	2022 *فعلية*	2023 *أولية*	2024 *توقعات*	2025 *توقعات*
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	6.0%	3.0%	3.0%	3.8%
القطاع غير النفطي	%7.5	%4.0	3.8%	4.5%
القطاع النفطي	-1.4%	-2.4%	-1.0%	0.0%
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	14.3%	-1.3%	4.8%	4.8%
مؤشر أسعار المستهلك	3.6%	0.1%	1.0%	1.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	14.6%	5.9%	6.1%	7.8%

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

القطاع غير النفطي

يواصل القطاع غير النفطي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85.9% خلال الربع الأول من العام 2024، مسجلاً أعلى مساهمة على الإطلاق. وبدءاً من الربع الأول للعام 2024 انتقلت مملكة البحرين للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع)، مما أدى إلى تحديث بعض المسميات للقطاعات الاقتصادية عما كانت عليه سابقاً.

حافظت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين على مساهمتها الأعلى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، لتصل إلى 16.7%. وجاء نشاط الصناعات التحويلية بعد ذلك مشكلاً 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه نشاط الإدارة العامة بنسبة 8.6%، ثم نشاط التشييد بنسبة 6.5%، ونشاط النقل والتخزين بنسبة 4.8%. فيما ساهم نشاط المعلومات والاتصالات ونشاط التعليم بنسبة 4.2% لكل منهما. وسجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والأنشطة العقارية نسب بلغت 4.1% و4.0% على التوالي. كما سجلت أنشطة الأعمال وأنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي نسب بلغت 3.4% و3.3%، على التوالي. في حين سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام نسبة مساهمة بلغت 1.8%.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام 2024 (بالأسعار الثابتة)

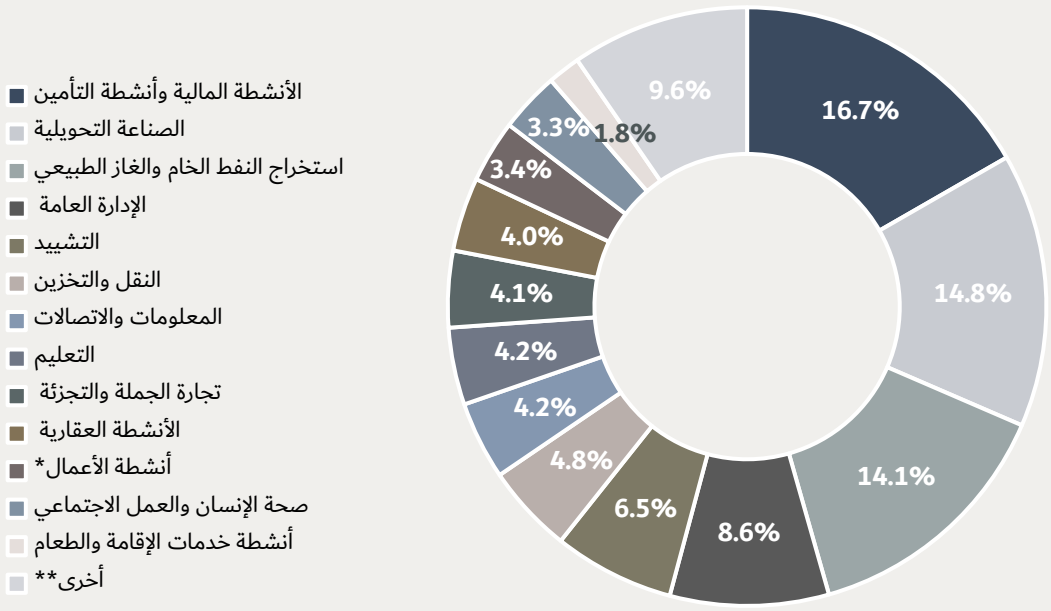

*تشمل الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.

**تشمل أنشطة الفنون والترفيه والتسلية، والزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات المياه، وإمدادات الكهرباء والغاز، وأنشطة الأسر، بالإضافة إلى صافي الضرائب على المنتجات، وأنشطة الخدمات الأخرى.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية للربع الأول من العام 2024

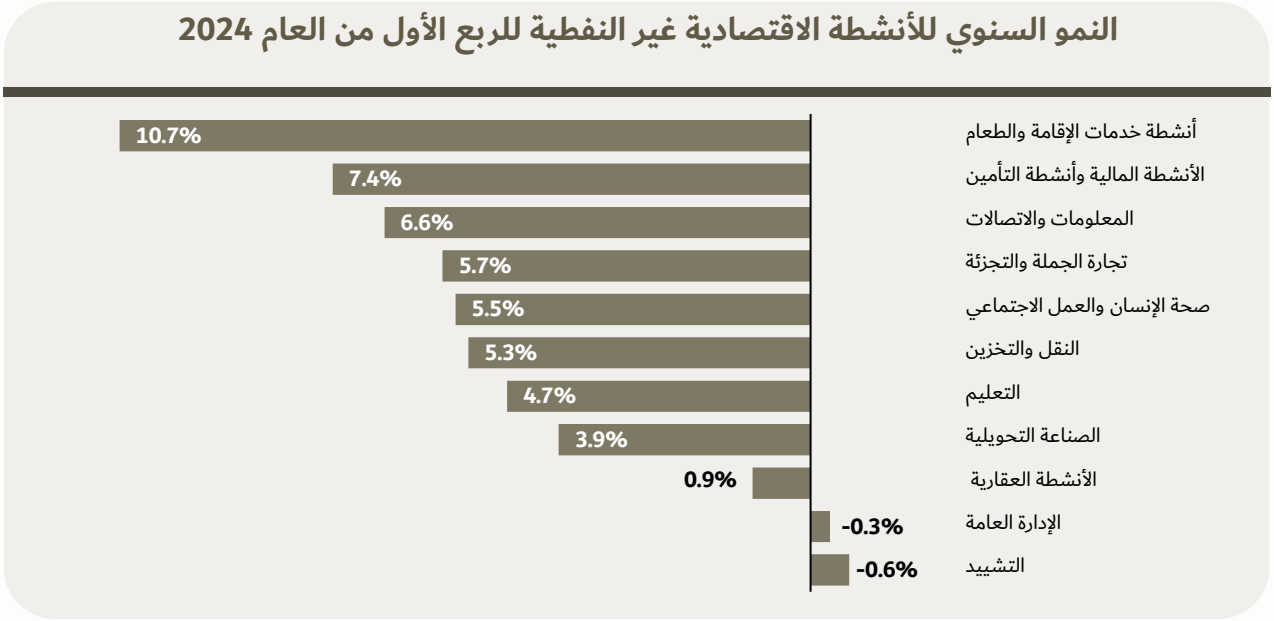

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (على أساس سنوي)

السنة	2023				2024
النشاط الاقتصادي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع رابع	السنوي	الربع الأول
النفط الخام والغاز الطبيعي	-5.9%	2.2%	-6.8%	0.5%	-2.4%	3.4%
الصناعة التحويلية	-2.7%	-6.4%	7.5%	5.5%	0.8%	3.9%
التشييد	-1.3%	-0.5%	1.7%	3.2%	0.8%	-0.6%
تجارة الجملة والتجزئة	8.9%	5.5%	6.5%	7.3%	7.0%	5.7%
النقل والتخزين	7.0%	5.2%	-1.4%	-3.2%	1.6%	5.3%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	4.3%	9.6%	9.4%	8.7%	8.0%	10.7%
المعلومات والاتصالات	22.8%	4.6%	2.7%	-0.7%	6.7%	6.6%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	0.3%	10.3%	8.4%	3.9%	5.7%	7.4%
الأنشطة العقارية	6.0%	6.5%	5.1%	6.8%	6.1%	0.9%
أنشطة الأعمال	12.8%	11.6%	7.1%	6.2%	9.2%	6.8%
الإدارة العامة	2.9%	3.5%	5.5%	16.0%	6.8%	-0.3%
التعليم	1.6%	-2.0%	1.3%	2.9%	0.8%	4.7%
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	10.5%	9.2%	6.3%	-4.8%	4.7%	5.5%
أخرى	6.5%	-7.6%	6.1%	8.0%	3.0%	-4.0%
الناتج المحلي الإجمالي	2.0%	2.0%	3.6%	4.3%	3.0%	3.3%
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	3.5%	1.9%	5.7%	5.0%	4.0%	3.3%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ووفقًا للتقديرات الأولية، واصلت الأنشطة غير النفطية تحقيق نمواً سنوياً بلغ 3.3% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2024 على أساس سنوي، وجاء أداء الأنشطة الاقتصادية كالآتي:

◆ أنشطة خدمات الإقامة والطعام

حققت أنشطة خدمات الإقامة والطعام أعلى معدل نمو بلغ 10.7% خلال الربع الأول من العام 2024 على أساس سنوي مدفوعاً بارتفاع عدد الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 31.7%، على أساس سنوي، ليصل إجمالي عدد السياح إلى 3.7 مليون سائح. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل إشغال للفنادق من فئة 5 و4 نجوم بحوالي 1 نقطة مئوية، ليصل متوسط إشغال الفنادق إلى 50.8% في الربع الأول من عام 2024.

◆ الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

سجل قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والذي يعد أكبر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 7.4% خلال الربع الأول من العام 2024، على أساس سنوي. عاكساً تطور أداء عدد من المؤشرات المالية بما في ذلك القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، فواتير) التي نمت بنسبة 14.3% على أساس سنوي، لتصل إلى 8.0 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2024. إضافةً إلى ذلك، فقد زادت قيمة الأصول ضمن الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 10.9%، وسجلت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف نمواً بنسبة 4.0%، على أساس سنوي، لتصل إلى 20.2 مليار دينار بحريني. علاوة على ذلك، ارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة بنسبة 5.0%، على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي 12.1 مليار دينار بحريني في الربع الأول من عام 2024.

◆ نشاط المعلومات والاتصالات

نما قطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 6.6% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2024، على أساس سنوي. وارتفع عدد مشتركي الهواتف المحمولة من 2.15 مليون مشترك في الربع الأول من العام 2023 إلى 2.45 مليون مشترك في الربع الأول من العام 2024 بما يشكل زيادة سنوية بنسبة 13.8%، وعليه فقد بلغ معدل الانتشار 155% من إجمالي السكان، بعد ما كان يشكل 136% في الربع الأول من العام 2023. كما سجلت الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) نمواً بلغت نسبته 3.1% ليصل إلى 2.4 مليون مشترك في الربع الأول من العام 2024، أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 151% من إجمالي السكان، زيادة بفارق 4.9 نقطة مئوية عن الربع الأول من العام 2023.

◆ نشاط تجارة الجملة والتجزئة

نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 5.7% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2024 على أساس سنوي، إذ شهدت قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية زيادة بنسبة 9.0%على أساس سنوي. كما ارتفعت أعداد السجلات التجارية للأفراد بنسبة 6.6% وارتفعت أعداد سجلات التجارية الصادرة للشركات بنسبة 4.5% على أساس سنوي.

◆ نشاط النقل والتخزين

بلغت نسبة نمو قطاع النقل والتخزين 5.3% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2024، على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع حركة الطائرات الإجمالية في مطار البحرين الدولي بنسبة 10% على أساس سنوي، كما ارتفعت أعداد

المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 11% على أساس سنوي. فيما سجلت مناولة الحاويات عبر ميناء خليفة بن سلمان انخفاضاً بنسبة 4.2%، على أساس سنوي.

نشاط الصناعة التحويلية

حقق قطاع الصناعة التحويلية نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 3.9% خلال الربع الأول من العام 2024، حيث شهدت شركة بابكو للتكرير زيادة كبيرة في الإنتاج بنسبة 25.3% على أساس سنوي. إضافةً إلى ذلك، فقد نما إنتاج شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة قدرها 1.9%.

أما فيما يتعلق بآخر مستجدات مشروع تحديث مصفاة بابكو للتكرير فبلغت نسبة إنجازه 95.2% حتى شهر مايو 2024. والجدير بالذكر بأنه يعد أكبر مشروع يتم تنفيذه في تاريخ مملكة البحرين، وسيعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمصفاة بأكثر من 42% لتصل إلى 380 ألف برميل يومياً، فضلاً عن زيادة كفاءتها وتحسين الأثر البيئي للمنشأة.

نشاط الأنشطة العقارية

شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً بنسبة 0.9% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2024 على أساس سنوي. ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن جهاز المساحة والتسجيل العقاري، بلغت قيمة التداولات العقارية خلال الربع الأول من العام 2024 حوالي 393.2 مليون دينار بحريني، مسجلة نمواً ملحوظاً بنسبة 22.8%، كما نما عدد عمليات البيع والشراء العقارية بنسبة 12.8% على أساس سنوي.

نشاط التشييد

سجل قطاع التشييد تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.6% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2024 على أساس سنوي، إذ انخفضت إجمالي مساحة البناء بنسبة 27.9%، بينما ارتفع عدد تصاريح البناء المصدرة بنسبة 22.9% على أساس سنوي.

القطاع النفطي

- بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- سجل القطاع النفطي نمواً بنسبة 3.4% بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي.

تحسن أداء القطاع النفطي مع بداية العام 2024، إذ سجل نمواً بنسبة 3.4% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع مستويات الإنتاج في حقل أبو سعفة. فيما بلغت مساهمة القطاع حوالي 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وعلى صعيد الأسعار الجارية، فقد سجل القطاع النفطي نمواً بنسبة 7.4%، على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط العالمية، إذ بلغ متوسط سعر برميل خام برنت 83.0 دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.3% مقارنة بنحو 81.2 دولار أمريكي للبرميل خلال الربع ذاته من العام الماضي.

متوسط إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

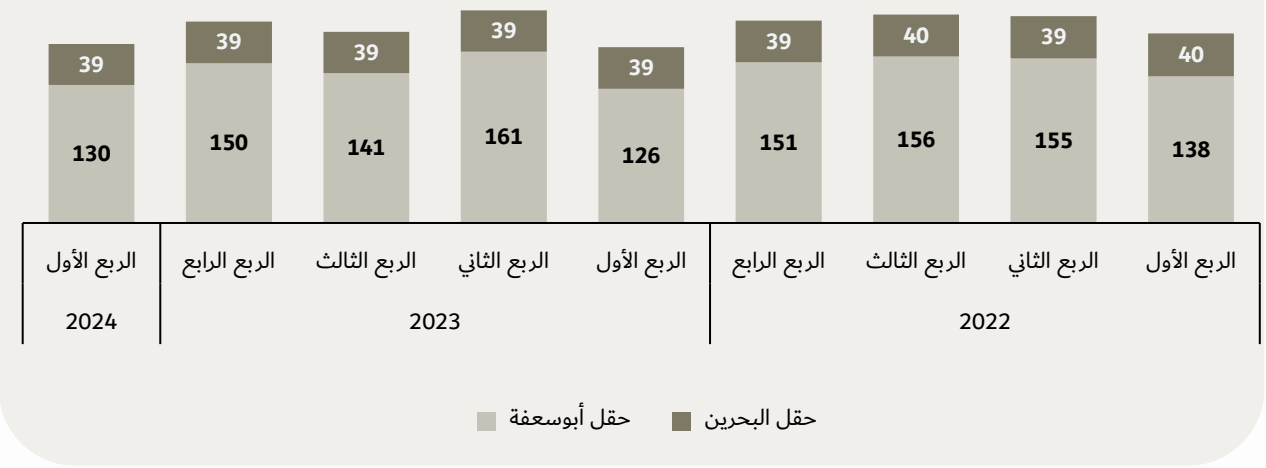

المصدر: وزارة النفط والبيئة

وسجل متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 129,549 برميل يومياً خلال الربع الأول من العام 2024، مرتفعاً بنسبة 2.7% على أساس سنوي. في المقابل، فقد انخفض المتوسط اليومي لإنتاج النفط البري من حقل البحرين بنسبة 0.9% مقارنة بالربع الأول من العام 2023 ليصل إلى 38,745 برميل يومياً. فيما حقق الغاز الطبيعي والغاز المصاحب ارتفاعاً في كميات إنتاجهما بنسبة 4.8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليبلغ 222,668 مليون قدم مكعب.

مؤشر أسعار المستهلك

تراجعت الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ في مملكة البحرين منذ العام 2022. ووفقاً لبيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ظل المؤشر العام لأسعار المستهلك في مملكة البحرين مستقراً خلال الربع الأول من العام 2024، على أساس سنوي، إذ سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.8%.

مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%) لمملكة البحرين

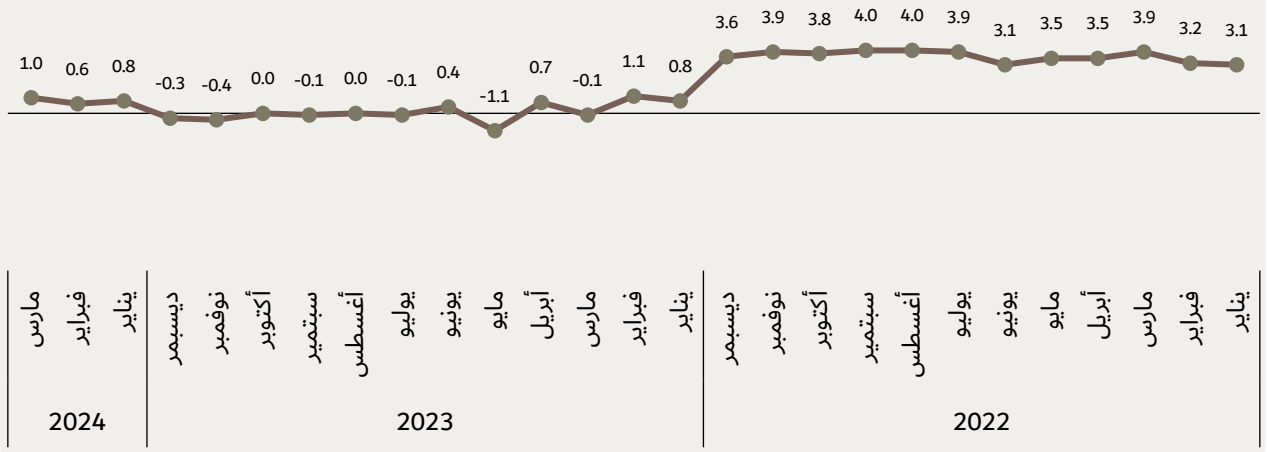

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى المستوى العالمي، فبدأ مؤشر أسعار المستهلك بالانخفاض مع نهاية العام 2023 من بعد تسجليه مستويات قياسية، وظل مستقراً خلال الأشهر الأخيرة من العام 2023 والأشهر الأولى من العام 2024. وخلال الربع الأول من العام 2024. وبلغ متوسط الربع الأول من العام 2024 في المملكة المتحدة 3.5%، على أساس سنوي. فيما بلغ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، 3.3% و2.8%، على التوالي.

مقارنة نمو مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي

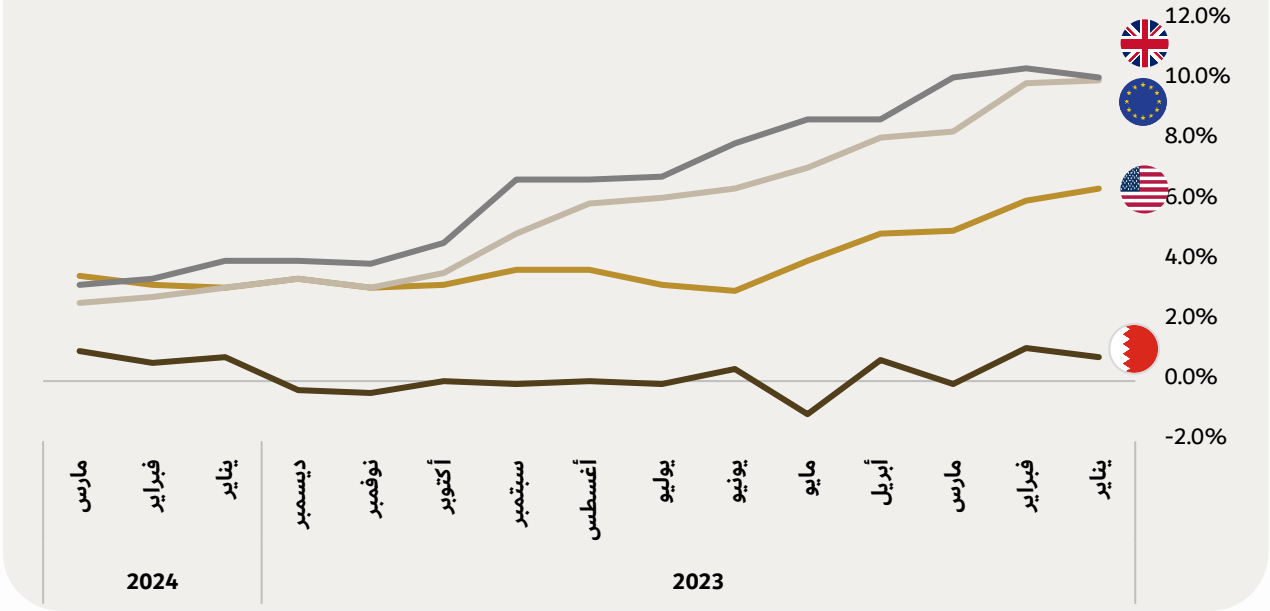

المصدر: بلومبيرغ

مؤشر أسعار المنتج

سجل مؤشر أسعار المنتج في مملكة البحرين انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 4.7% على أساس سنوي، وذلك وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. وعلى صعيد أسعار المنتجين ضمن الأنشطة الرئيسية، فقد سجلت الصناعات التحويلية والتي تشكل أكثر من 75% من وزن مجموعات السلة التي يوفرها المنتجين في السوق المحلي انخفاضاً في أسعارها بنسبة 6.2%، متأثرةً بانخفاض أسعار المنتجات النفطية المكررة بنسبة 6.0%، كما ساهم الانخفاض العالمي لأسعار الألمنيوم في تراجع أسعار صناعة الفلزات القاعدية -بما فيها الألمنيوم- بنسبة 5.9%، على أساس سنوي.

مؤشر أسعار المنتج على أساس سنوي (%)

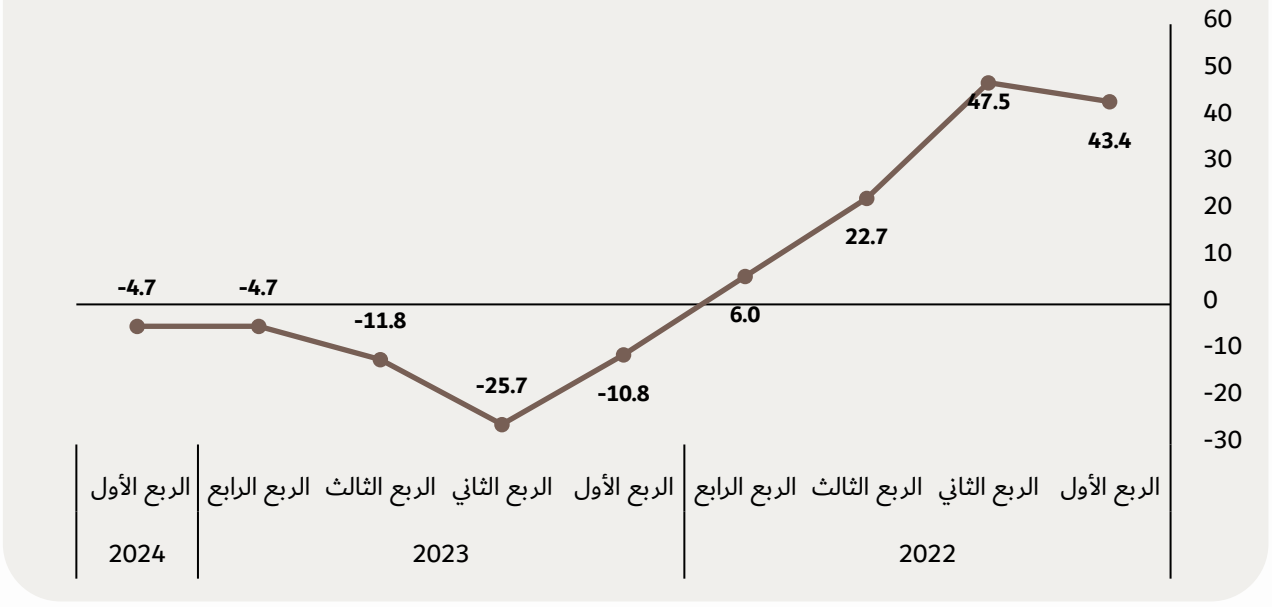

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

واصلت المشاريع التنموية الكبرى تقدمها خلال الربع الأول من العام 2024. وفيما يلي أبرز المستجدات للمشاريع التي تمت خلال الربع الأول من هذا العام:

- من المزمع أن تقوم الشركة السويسرية إنترلينك للمعادن والمواد الكيميائية ببناء أول مصنع للتيتانيوم في منطقة عسكر بقيمة 200 مليون دولار أمريكي. وسيعمل المصنع في البداية على إنتاج ألواح وسبائك التيتانيوم، مع خطط للتوسع في المنتجات النهائية لصناعة الطيران والدفاع وغيرها من الصناعات.
- وقعت شركة بابكو إنرجيز اتفاقية مع مصدر وهي شركة رائدة في مجال الطاقة المتجددة، وذلك لاستكشاف سبل التعاون في الاستثمار وتطوير مشاريع طاقة الرياح في مملكة البحرين بقدرة تصل إلى 2 جيجاواط، والتي من شأنها المساهمة في دعم جهود مملكة البحرين لتنويع مزيج الطاقة في البلاد ليشمل مصادر طاقة أنظف حيث يعد ذلك من ركائز الاستراتيجية الوطنية للطاقة.
- أما فيما يخص المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي، بلغ إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حتى الربع الأول من العام 2024 حوالي 6.15 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 0.2%، على أساس سنوي. وتم خلال الربع الأول من العام 2024 ترسية عقود لمشاريع إسكانية في منطقتي قلالي ووادي السيل ومدينة سلمان.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

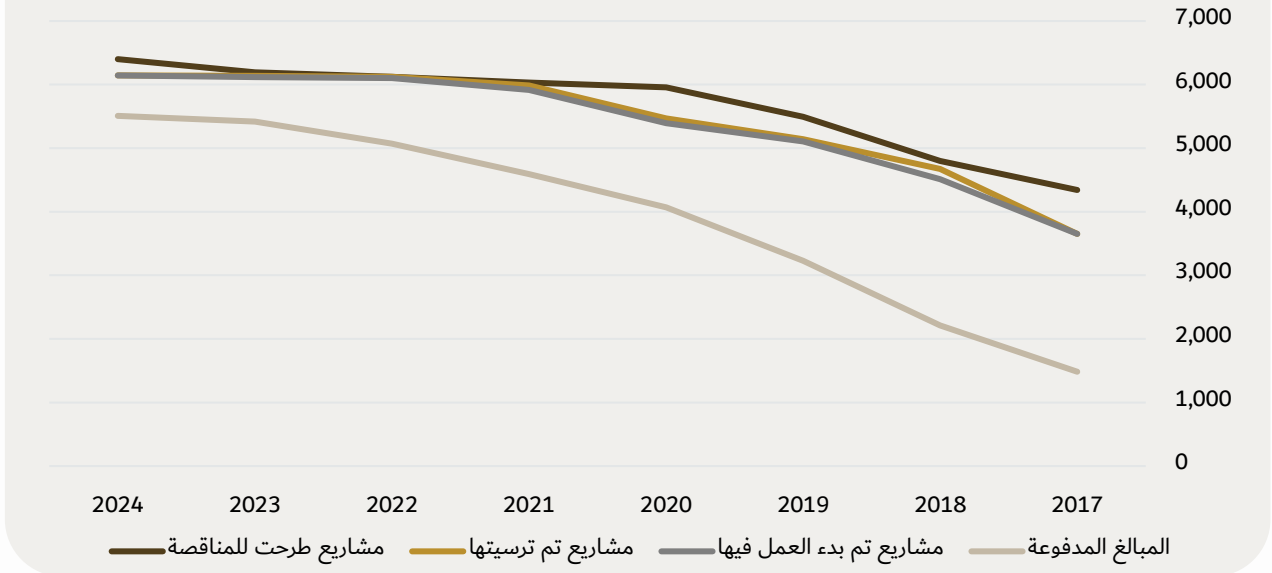

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 208.2 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2024 مقارنة بفائض قدره 226.4 مليون دينار بحريني في الربع ذاته من العام 2023، مسجلاً تراجعاً بنسبة 8.0%، وذلك وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وبذلك بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الربع الأول من العام 2024 حوالي 4.9%.

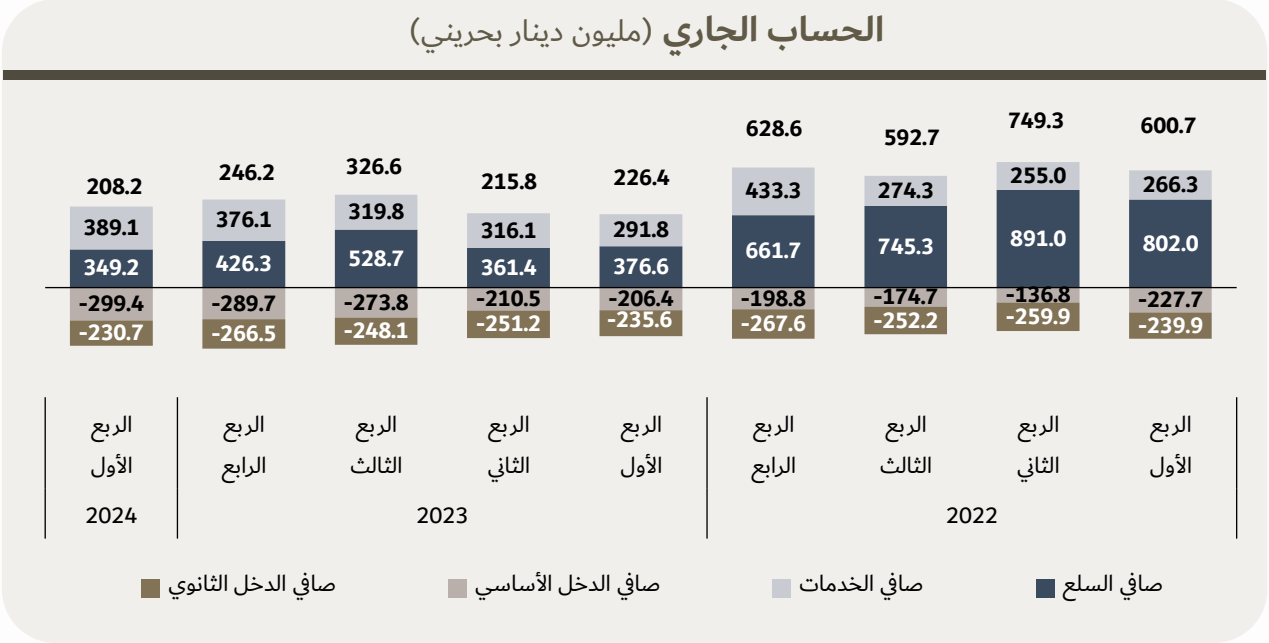

المصدر: مصرف البحرين المركزي

خلال الربع الأول من العام 2024، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 2,363.8 مليون دينار بحريني، مشكلةً زيادة بنسبة 8.0% على أساس سنوي. وتجاوزت قيمة الصادرات غير النفطية المستويات الربعية للعام 2023 لتبلغ 1,223.8 مليون دينار بحريني، مما يمثل زيادة بنسبة 2.8%على أساس سنوي. فيما بلغت قيمة الصادرات النفطية 1,140.0 مليون دينار بحريني، بزيادة قدرها 14.2%، مقارنة بالربع الأول من العام الماضي. ووفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية للربع الأول من العام 2024، شكلت المعادن الأساسية والفئات المعدنية الأساسية 52% من إجمالي الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، تلتها المنتجات المعدنية بمساهمة وقدرها 24%، فيما ساهمت الحيوانات والمنتجات الحيوانية بنسبة 6%، وشكلت المواد الكيميائية 5% من إجمالي الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ.

وعلى صعيد الشركاء التجاريين، حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى كشريك رئيسي للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، مشكلة 26.5% من القيمة الإجمالية خلال الربع الأول من العام 2024. وجاءت دولة الإمارات العربية

المتحدة ثانياً بنسبة 12.9%. ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة، بمساهمة قدرها 8.2%. تلتها جمهورية مصر العربية بنسبة 4.7%، من ثم المملكة الهولندية بنسبة 4.3%.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

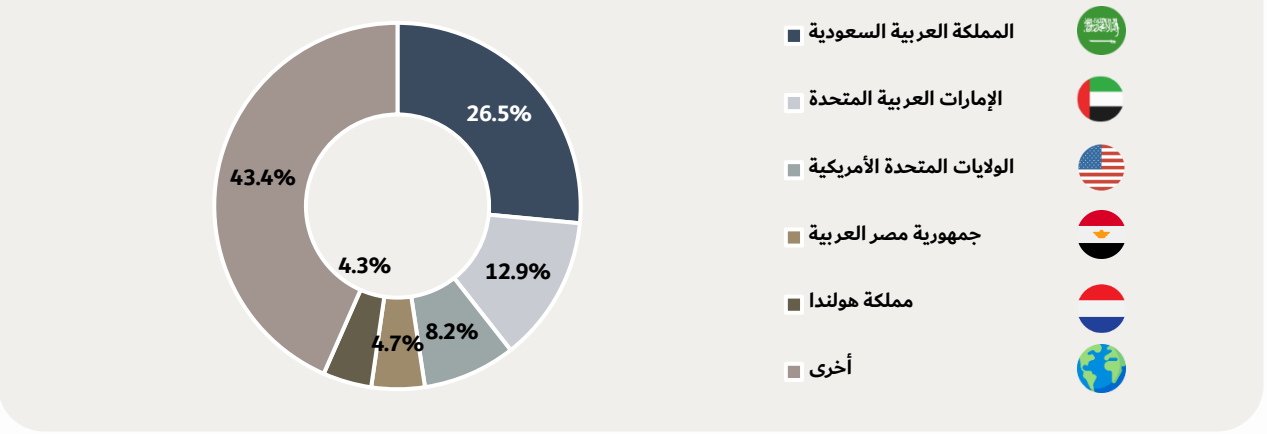

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما فيما يخص الواردات، فقد بلغت القيمة الإجمالية للواردات خلال الربع الأول من العام 2024 قرابة 2,014.6 مليون دينار بحريني، محققةً نمواً بنسبة 11.2%، على أساس سنوي. إذ شهدت الواردات غير النفطية زيادة بنسبة 4.6%، لتصل إلى 1,347.5 مليون دينار بحريني. وتصدرت المعدات الميكانيكية والكهربائية كأكبر سلعة مستوردة من حيث القيمة، حيث شكلت 91% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية، تلتها المواد الكيميائية بنسبة 17%، ثم المنتجات المعدنية بنسبة 12%.

أما بالنسبة للشركاء التجاريين، فتصدرت جمهورية الصين الشعبية من حيث قيمة الواردات غير النفطية، واستحوذت على 14.1% من القيمة الإجمالية، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 8.9%، فيما احتلت كومنولث أستراليا المرتبة الثالثة بنسبة 8.5%، وجاءت المملكة العربية السعودية تالياً بمساهمة قدرها 8.2%، ثم جمهورية البرازيل بنسبة 7.6% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

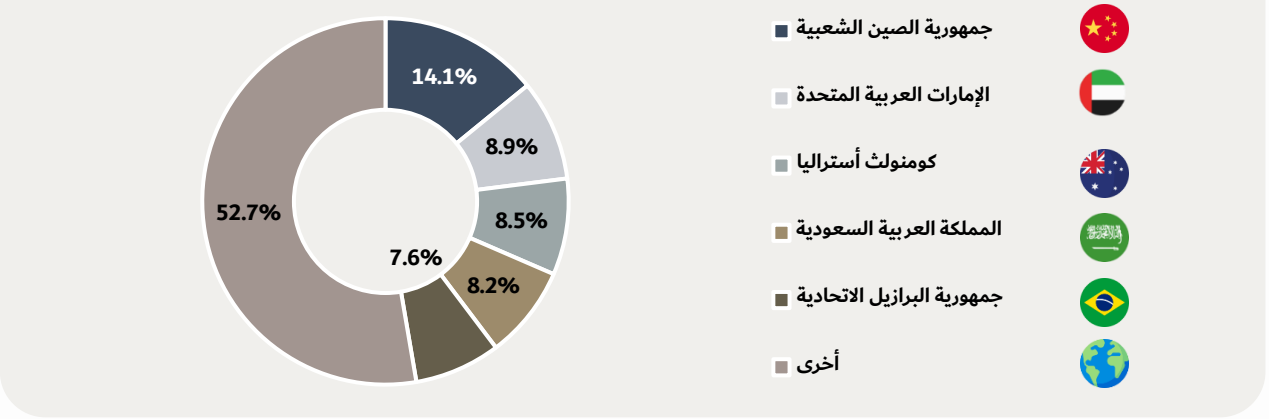

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يخص مكونات الحساب الجاري الأخرى، سجلت الصادرات الخدمية ارتفاعاً في صافي قيمتها بنسبة 33.3%، على أساس سنوي لتصل إلى إجمالي 389.1 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2024. أما قيمة صافي الدخل الأولي فسجلت نمواً بنسبة 45.1%، على أساس سنوي لتصل إلى إجمالي 299.4 مليون دينار بحريني. ومن جانب آخر، انخفضت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 2.1% لتصل إلى إجمالي 230.7 مليون دينار بحريني.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين خلال الربع الأول العام 2024، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة 16.3 مليار دينار بحريني مقارنةً مع 14.8 مليار دينار بحريني بالربع الأول من العام 2023 مرتفعاً بذلك بنسبة 10.3%.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دينار بحريني)

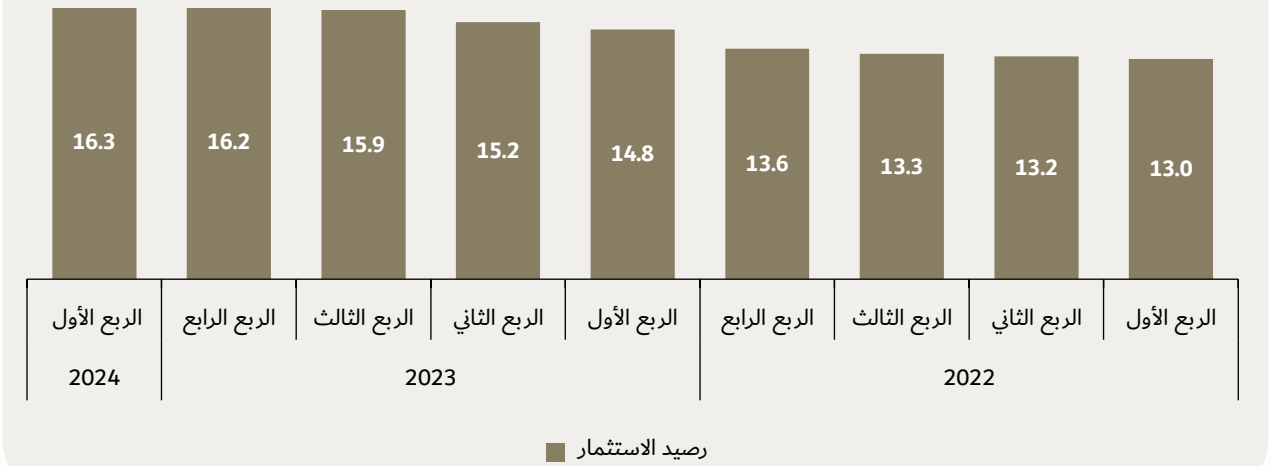

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، تصدرت نسبة مساهمة استثمارات قطاع الأنشطة المالية والتأمين لتصل إلى حوالي 65.2% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية للقطاع حوالي 10.6 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2024، مسجلة نمواً بنسبة 14.5% على أساس سنوي. وجاء قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي بحوالي 13.9% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع 2.3 مليار دينار بحريني مسجلاً زيادة على أساس سنوي بنسبة 7.5%.

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر

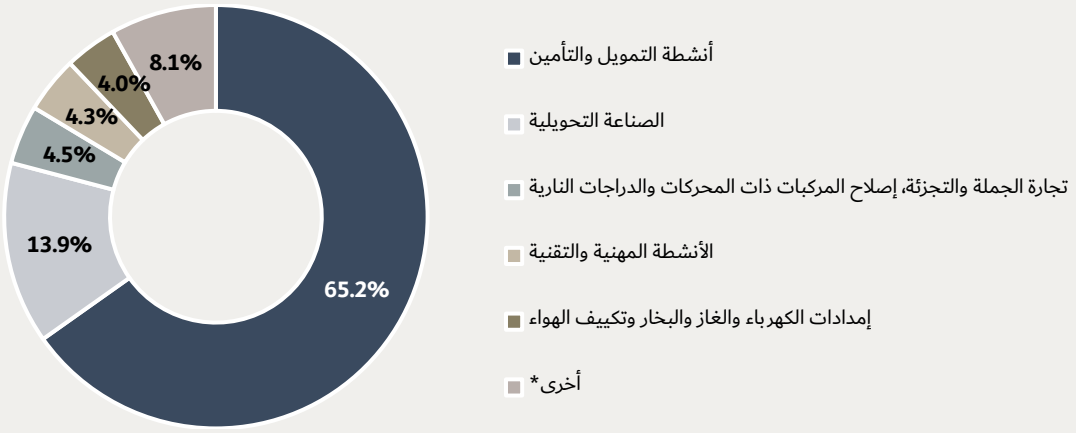

** ويشمل 13 نشاطاً آخراً كالأنشطة العقارية، والمناجم والمحاجر، والتعليم، والبناء والتشييد والثقافة والترفيه وغيرهم*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة للدول المستثمرة، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 5.9 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 36.3%. ثم المملكة العربية السعودية ليبلغ رصيد الاستثمارات المباشرة ما يقارب 3.8 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 23.3% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة. تلتهم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة برصيد استثمارات مباشرة يساوي 1.6 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 10.1%.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

عرض النقد

القاعدة النقدية (ن0)	عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)	عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)	عرض النقد بمفهومه الواسع + ودائع الحكومة (ن3)
+14.5% ▲	-6.1% ▼	-1.1% ▼	+1.0% ▲

شهدت القاعدة النقدية (ن0) نموًا بمعدل 14.5% في الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالربع الأول من عام 2023 بحسب البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بالغة 5.1 مليار دينار بحريني مقارنة بـ 4.4 مليار دينار بحريني في الربع الأول من عام 2023. في المقابل، انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) بنسبة 6.1% إلى 2.8 مليار دينار بحريني نتيجة لانخفاض الودائع تحت الطلب. أما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) فقد بلغ 14.4 مليار دينار بحريني مما شهد انخفاضاً بنسبة 1.1% على أساس سنوي، والذي بلغ 14.4 مليار دينار بحريني بنهاية الربع الأول من العام 2024. فيما شهد عرض النقد بمفهومه الأوسع (ن3)، الذي يتضمن (ن2) بالإضافة إلى الودائع الحكومية، نمواً بنسبة 1.0% ليبلغ 15.9 مليار دينار بحريني.

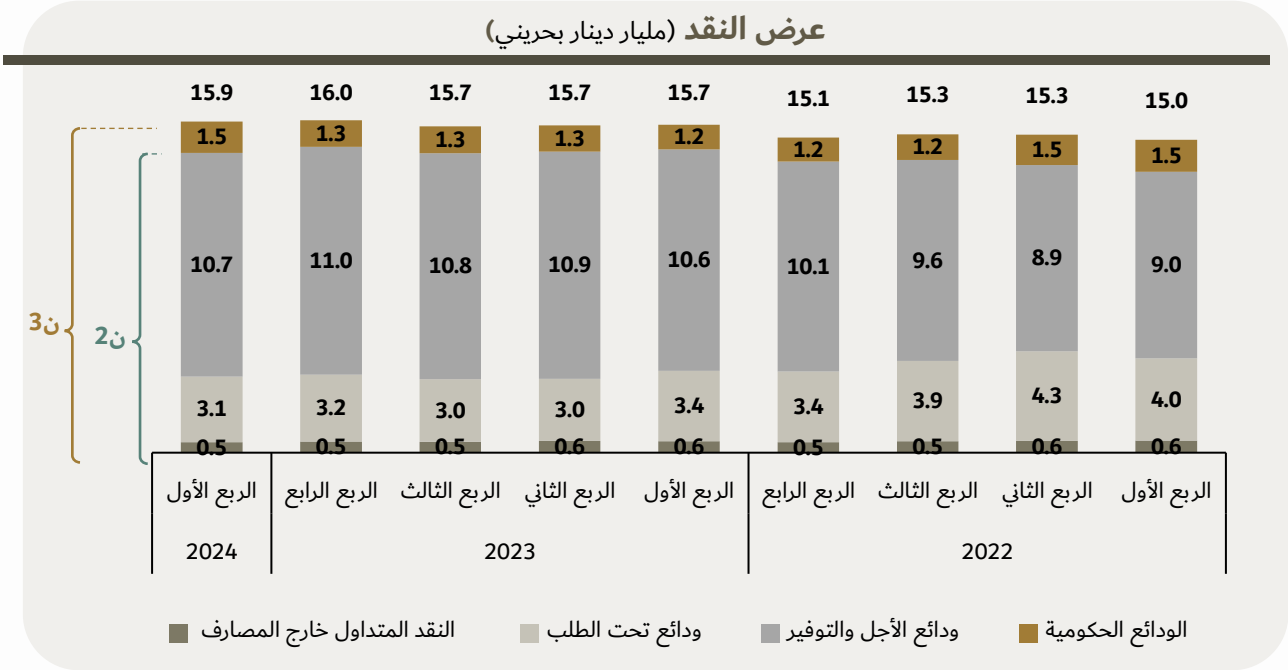

المصدر: مصرف البحرين المركزي

القروض والودائع البنكية

قيمة قروض قطاع الأعمال
(المقدمة من مصارف التجزئة)
▲ +1.6%

قيمة قروض قطاع الأشخاص
(المقدمة من مصارف التجزئة)
▲ +0.5%

إجمالي الودائع الأجنبية
(بالدينار البحريني والعملات الأجنبية)
▲ +19.2%

بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة خلال الربع الأول من العام 2024 حوالي 12.1 مليار دينار بحريني، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 5.0% على أساس سنوي. وحققت القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة للأشخاص نمواً طفيفاً بمقدار 0.5%، على أساس سنوي، لتبلغ 5.8 مليار دينار بحريني، مشكلةً 48.1% من إجمالي القروض. وارتفعت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال بنسبة 1.6%، على أساس سنوي، لتبلغ 5.3 مليار دينار بحريني. ومن جانب آخر، بلغت القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة للقطاع الحكومي 1.0 مليار دينار بحريني، والتي شكلت 8.3% من إجمالي القروض.

الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

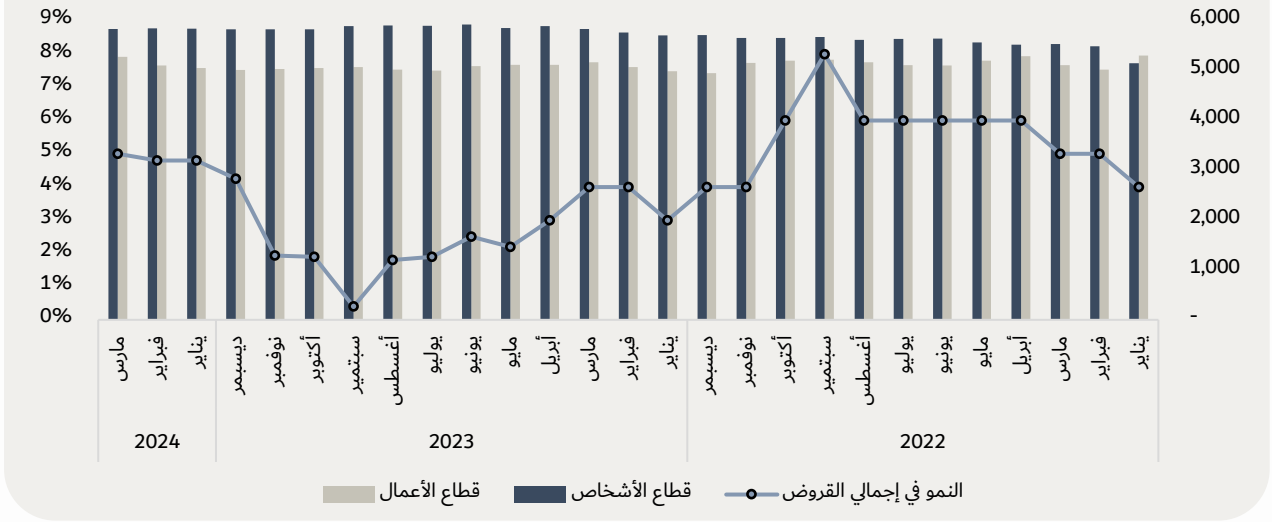

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بلغ إجمالي الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية 20.2 مليار دينار بحريني بنهاية الربع الأول 2024، مرتفعاً بذلك بنسبة 4.0%. فيما بلغت الودائع المحلية من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية 15.1 مليار دينار بحريني، مسجلة تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.3% مقارنة بالربع الأول من العام 2023. أما من حيث الودائع المحلية للقطاع الحكومي، فقد بلغت 1.2 مليار دينار بحريني، مسجلة ارتفاع بنسبة 6.0%، على أساس سنوي. أما الودائع المحلية

للقطاع الخاص، فقد بلغت 13.9 مليار دينار بحريني متراجعة بنسبة 0.8% مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي. ومن جانب آخر، بلغ إجمالي قيمة الودائع الأجنبية 5.1 مليار دينار بحريني، ليسجل نمواً ملحوظاً بنسبة 19.2% على أساس سنوي.

إجمالي الودائع من غير المصارف (مليون دينار بحريني)

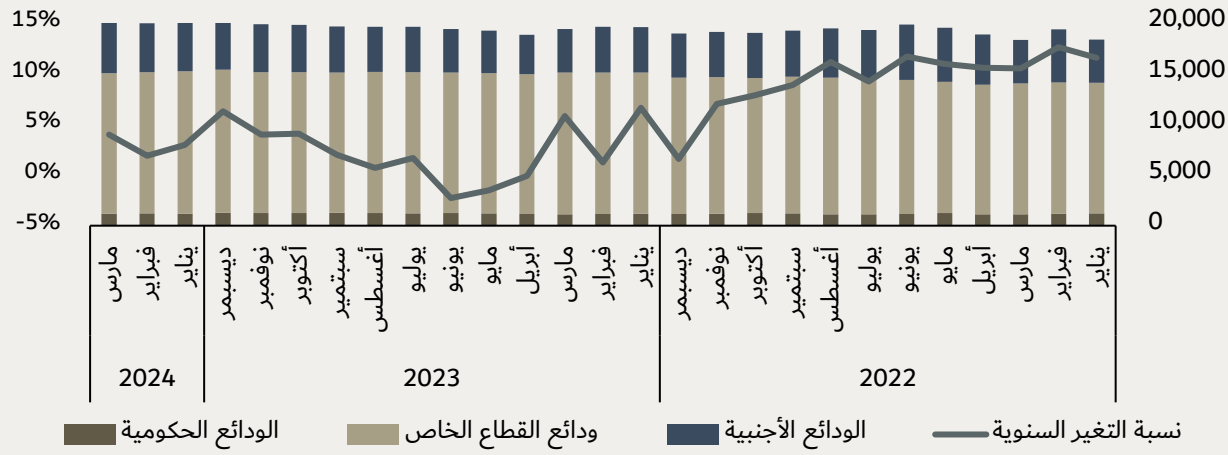

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

وفقاً للبيانات الصادرة في نشرة التداول الفصلية لبورصة البحرين للربع الأول من العام 2024، سجل مؤشر البحرين العام ارتفاعاً بنسبة 8.3% على أساس سنوي عند مستوى 2,042.67 نقطة. فيما أقفل مؤشر البحرين الإسلامي عند مستوى 806.78 نقطة، مرتفعاً بنسبة 21.9% على أساس سنوي.

وبنهاية الربع الأول من العام 2024، بلغت القيمة السوقية للبورصة 8.1 مليار دينار بحريني. كما واصلت أسهم قطاع المال التصدر من حيث القيمة السوقية وقيمة الأسهم المتبادلة، بإجمالي قيمة سوقية بلغت 4.8 مليار دينار بحريني والذي يعادل 59.3% من إجمالي القيمة السوقية. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة لقطاع المال 52.1 مليون دينار بحريني. فيما جاء قطاع المواد الأساسية تالياً، بقيمة سوقية وقدرها 1.7 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل 21.5% من إجمالي القيمة السوقية.

أما بشأن القيمة السوقية من حيث الشركات، شكلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) 21.5% من إجمالي القيمة السوقية والتي بلغت 1.7 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2024. تلها بعض شركات قطاع المال، إذ جاء بنك البحرين الوطني في المرتبة الثانية وبنك البحرين والكويت في المرتبة الثالثة بنسب مساهمة من إجمالي القيمة السوقية بلغت 16.0% و11.1% على التوالي.

مؤشر بورصة البحرين (نقطة)

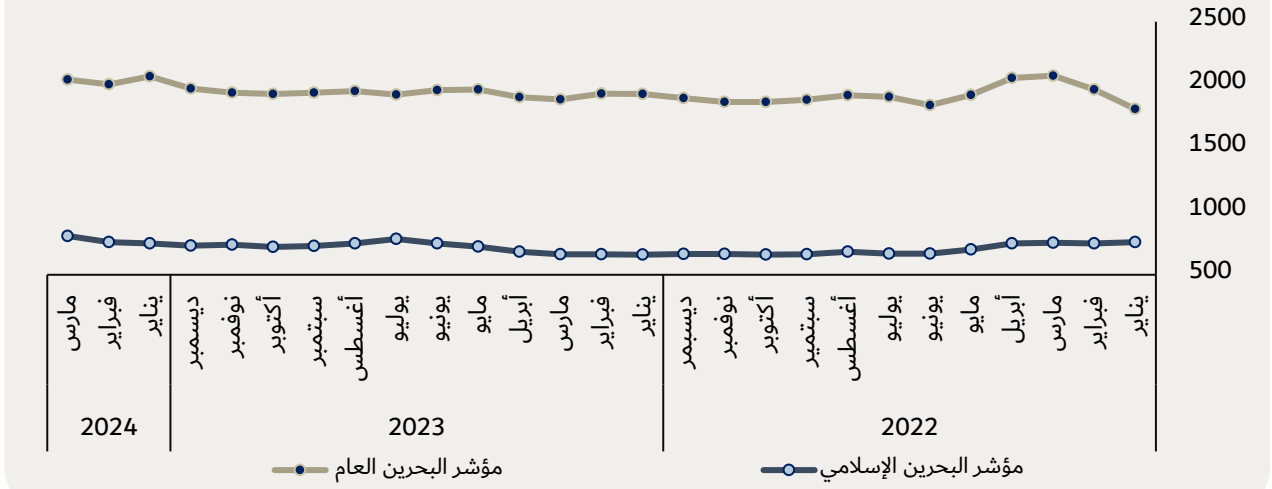

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي عدداً من السندات والصكوك خلال الربع الأول من العام 2024، والتي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 1.6 مليار دينار بحريني. وحازت صكوك الإجارة رقم 221 المصدرة في 4 يناير 2024، على أعلى نسبة في زيادة الاكتتاب بنسبة 548%، تلتها صكوك الإجارة رقم 222 بنسبة اكتتاب بلغت 450%.

أما من حيث نسب الفائدة خلال الربع الأول من العام 2024، فقد سجلت أذونات الخزانة رقم 1998 أعلى نسبة فائدة والتي بدورها بلغت 6.47% والتي أصدرت بقيمة 70 مليون دينار بحريني. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين سندات التنمية الحكومية رقم 35 لفترة استحقاق مدتها سنتان، بقيمة بلغت 285 مليون دينار بحرين، والتي تعد الأعلى قيمةً خلال الربع الأول لعام 2024.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
3 يناير 2024	أذونات الخزانة رقم 1998	70	91	6.47	98.391	103
4 يناير 2024	صكوك الإجارة رقم 221	26	182	6.31	-	548
10 يناير 2024	صكوك السلم رقم 273	43	91	6.35	-	372
17 يناير 2024	أذونات الخزانة رقم 1999	70	91	6.24	98.447	178
18 يناير 2024	أذونات الخزانة رقم 112	100	365	6.02	94.266	261
24 يناير 2024	أذونات الخزانة رقم 2000	70	91	6.15	98.468	213
28 يناير 2024	أذونات الخزانة رقم 2001	35	182	6.05	97.034	336
31 يناير 2024	أذونات الخزانة رقم 2002	70	91	6.08	98.487	283
1 فبراير 2024	صكوك الإجارة رقم 222	26	182	6.05	-	450
7 فبراير 2024	أذونات الخزانة رقم 2003	70	91	6.00	98.507	164
14 فبراير 2024	صكوك السلم رقم 274	43	91	6.00	-	269
21 فبراير 2024	أذونات الخزانة رقم 2004	70	91	5.96	98.516	203
22 فبراير 2024	أذونات الخزانة رقم 113	100	365	5.95	94.322	174
25 فبراير 2024	أذونات الخزانة رقم 2005	35	182	5.96	97.077	226
28 فبراير 2024	أذونات الخزانة رقم 2006	70	91	5.91	98.528	114
6 مارس 2024	أذونات الخزانة رقم 2007	70	91	5.92	98.526	105
7 مارس 2024	صكوك الإجارة رقم 223	26	182	5.90	-	329
13 مارس 2024	صكوك السلم رقم 275	43	91	5.85	-	108
14 مارس 2024	سندات التنمية الحكومية رقم 35	285	730	6.125	-	260
20 مارس 2024	أذونات الخزانة رقم 2008	70	91	5.96	98.517	106
21 مارس 2024	أذونات الخزانة رقم 114	100	365	6.01	94.275	101
24 مارس 2024	أذونات الخزانة رقم 2009	35	182	5.96	97.074	147
27 مارس 2024	أذونات الخزانة رقم 2010	70	91	5.90	98.530	202

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

البيئة الاقتصادية والاستثمارية

- **تحسن بواقع 9 مراتب منذ إدراج المملكة ضمن إصدار العام 2022**
- **تحقيق المركز الأول عالمياً ضمن 12 مؤشراً فرعياً**
- **الحلول في المراكز العشر الأولى عالمياً ضمن 75 مؤشراً فرعياً**

تحسن أداء مملكة البحرين **ضمن تصنيف التنافسية العالمية 2024** الصادر عن مركز التنافسية العالمية - المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، حيث تقدمت المملكة بواقع 9 مراتب منذ إدراجها في العام 2022 و4 مراتب منذ العام الماضي لتحتل المركز 21 عالمياً ضمن تصنيف عام 2024. بجانب ذلك، فقد تبوأت مملكة البحرين المركز الأول عالمياً ضمن 12 مؤشراً فرعياً، كما احتلت مراتب متقدمة ضمن المراكز العشر الأولى عالمياً في 75 مؤشراً فرعياً آخر. والجدير بالذكر فإن المملكة جاءت في المركز 8 عالمياً ضمن المؤشر المعني بقدرة السياسات الحكومية على التكيف مع المتغيرات. كما أثمرت سياسات تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في حلول المملكة في المركز 8 عالمياً أيضاً ضمن المؤشر المعني بدعم القطاعين العام والخاص للتطور التكنولوجي. وفيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي؛ فقد جاءت المملكة في المركز 9 عالمياً ضمن المؤشر المعني بكفاءة الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للأنشطة التجارية. كما حلت المملكة في المركز 6 عالمياً في المؤشر المعني بقياس الأثر الإيجابي لسياسة المصرف المركزي على الاقتصاد. وفيما يتعلق برأس المال البشري، فحققت المملكة المركز 4 عالمياً في توافر العمالة الماهرة ضمن سوق العمل، والمركز 6 عالمياً ضمن المؤشرات المعنية بتوافر المهارات المالية، وتوافر المهارات التكنولوجية والرقمية، إضافة إلى مهارات اللغة. والجدير بالذكر بأن المملكة جاءت في المركز 2 عالمياً ضمن المؤشر الذي يقيس مرونة وتكيف الأفراد مع التحديات، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على مستوى الإنتاجية، حيث جاءت المملكة في المركز 9 عالمياً ضمن المؤشر المعني بإنتاجية القوى العاملة.

- **ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمملكة البحرين بواقع 147.8%**

وفقاً **لتقرير الاستثمار العالمي 2024** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمملكة البحرين للعام 2023 بنسبة 147.8% لتصل إلى 6,840 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 2,760 مليون دولار أمريكي للعام 2022. إضافة إلى ذلك فقد بلغ حجم الاستثمارات المباشرة التراكمية الواردة إلى مملكة البحرين 43,084 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة بلغت 18.9% بالمقارنة مع العام 2022.

تقنية المعلومات والاتصالات

- **المركز الخامس عالمياً ضمن المؤشر العام**
- **تحقيق العلامة الكاملة (100/100) ضمن 5 مؤشرات فرعية**

حققت مملكة البحرين نتيجة 97.5 من أصل 100 نقطة، متقدمة بواقع مرتبتين لتصبح في المركز 5 عالمياً من أصل 170 دولة ضمن **مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات 2024** الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث حافظت المملكة على موقعها من بين الدول العشر الأوائل ضمن المؤشر. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين قد حصلت على العلامة الكاملة (100/100) ضمن 5 مؤشرات فرعية وهي نسبة الأفراد من مستخدمي الإنترنت، ونسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت في المنزل، واشتراكات البرودباند المحمول، ونسبة الأفراد الذين يملكون هواتف نقالة، ونسبة السكان الذين تغطيهم شبكة الجيل الثالث 3G وشبكة الجيل الرابع 4G/LTE.

القطاع اللوجستي

- **المركز الأول عالمياً ضمن فئة الموانئ الصغيرة**

حل ميناء خليفة بن سلمان في المركز الأول عالمياً كأفضل ميناء صغير في العالم ضمن **مؤشر أداء موانئ الحاويات 2023** الصادر عن مجموعة البنك الدولي ووحدة معلومات الأسواق العالمية بمؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية، كما تحسن تصنيف الميناء بواقع 30 مرتبة ليحل في المركز 43 عالمياً من أصل 405 ميناء حول العالم. ويقيس المؤشر كفاءة الموانئ حول العالم وفقاً للوقت المستغرق من قبل سفن الحاويات في الموانئ.

سوق العمل

- **التصنيف ضمن الفئة الأولى للعام السابع على التوالي**

تم تصنيف مملكة البحرين ضمن الفئة الأولى في مكافحة الإتجار بالأشخاص للعام السابع على التوالي ضمن **تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعني بتصنيف الدول في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص 2024.** كما أن المملكة تعد الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حازت على هذا التصنيف. ويأتي هذا الإنجاز ليعكس متانة البيئة التشريعية المنظمة واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال التصدي، وتعقب، ومحاسبة المتورطين في قضايا الإتجار بالأشخاص.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بحيث يؤثر التضخم على قيمتها.
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
القطاع النفطي	يشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
القطاع غير النفطي	يشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابه.
تجارة الجملة والتجزئة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويسمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية.
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	يشمل تقدم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الإدارة العامة	يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها, كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني ولنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية.
النقل والتخزين	يشمل تقدم خدمات نقل الركاب و البضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين.

المصطلح	التوضيح
التشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
أنشطة الأعمال	يشمل قطاعي الأنشطة المهنية والعملية والتقنية (مثل الأنشطة المتعلقة بالقانون أو البحث والتطوير) بالإضافة إلى أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (مثل الأنشطة التي تدعم عمليات الأعمال العامة)
الأنشطة العقارية	يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات
المعلومات والاتصالات	يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات
التعليم	يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية.
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها)

المصطلح	التوضيح
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.